

ملخص رسالة

تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع

إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية

إعداد

منال أحمد النجار

أصبحت البنوك الإسلامية واقعا ملموساً أوجدته مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحيث قد مضى على نشأة نظام البنوك الإسلامية أكثر من حقبتين من الزمان، وحيث بدأ الاقتصاديون والمفكرون في تقييم أدائها وتناولها بالقدح والمدح، ولما كانت جوانب هذا الموضوع متعددة ومتنوعة فإن الباحثة رأت أن تتجه إلى اجتزاء أحد هذه الجوانب لدراسته وتحليله وهو جانب ربحية البنوك الإسلامية ومصادرها لنقوم بتحليلها. على أن تكون حدود الباحثة قاصرة على تلك البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية.

وقام منهج البحث في هذه الدراسة على الأسس التالية:

- تحليل ودراسة مفهوم البنوك الإسلامية مع استخلاص المراكز الأساسية التي يقوم عليها نشاط هذه البنوك.

- تحليل ودراسة الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

- تحليل الأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف مواردها.

- تحليل ودراسة ميزانيات البنوك الإسلامية في ج.م.ع واستخراج مؤشرات تحليل الربحية.

- تأصيل أدوات الربحية التي تستخدمها البنوك من الناحية الاقتصادية وبحث علاقتها بالفكر الاقتصادي الإسلامي.

وهكذا تمثلت فروض البحث في أربعة فروض هي:

١- لا تختلف المؤشرات التي يتم على أساسها تحليل ربحية البنوك الإسلامية عن تلك التي تتبع في البنوك التقليدية.

٢- المربحة كأداة من أدوات التوظيف البنوك الإسلامية لا تختلف اقتصاديا عن التمويل الربوي بالقروض الذي تمارسه البنوك التقليدية.

٣- اتجاه البنوك الإسلامية نحو التركيز على المشاركة والمضاربة تزيد من قدرتها على تحقيق معدلات ربحية عالية.

٤- ضوابط و ضمانات ووسائل حماية السيولة في البنوك الإسلامية تقل دقة عنها في البنوك التقليدية مما يؤثر على معدلات الربحية في البنوك الإسلامية.

وعلى ذلك .. تم تقسيم الدراسة إلى بابين وخاتمة.

حيث يتناول الباب الأول: الدراسة النظرية لمعالم البنك الإسلامي، وينقسم إلى أربعة فصول.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناول تعريف البنوك الإسلامية مع استخلاص السمات المميزة الأساسية لتلك البنوك وهي أنها مؤسسات مالية تتميز بوجود العنصر الديني والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث أن البنك الإسلامي يعكس بصورة أو بأخرى النظام الاقتصادي الإسلامي، وهو كل مترابط الأجزاء، فإن السمات الثلاثة التي تم استخلاصها لا يمكن فصل بعضها عن البعض بل إنها تتحقق معاً من خلال تطبيق نظرة

ملخص رسالة : تحليل ربحية بنوك للمعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة
للتجربة في جمهورية مصر العربية للباحثة منال أحمد النجار

الإسلام للمال. وتكون النقطة المحورية في رأى الباحثة في البنوك الإسلامية هي مدى قدرة هذه البنوك على تغيير سلوك الأفراد عن طريق المعاملات المالية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: تناول مجموعة من الفروق الأساسية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فبالرغم من أن البنوك الإسلامية تعمل ضمن أسرة الجهاز المصرفي إلا أنه نظراً للفلسفة الخاصة بها فإن لها خصائص مميزة تم تقسيمها إلى جانب الودائع التي تناولت الفروق الأساسية في الحسابات الادخارية والاستثمارية والجارية، وإلى جانب التوظيف الذي أظهر أن الفارق الأساسي يتمثل في أنها بنوك لا تتعامل في الائتمان وإنما تقدم التمويل على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة. وتم تناول التوظيفات المختلفة بتفصيل أكبر في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: وتم التعرض فيه لمفهوم الربحية في الاقتصاد الكلى والجزئي وفي المحاسبة وفى علم الإدارة، ثم تم التعرض لأهمية الربحية سواء بالنسبة للبنك الإسلامي أو التقليدي مع إظهار أهم وسيلتين لتعظيم الربحية والمعايير الأساسية لقياس الربحية. وقد تم تقسيم الربحية إلى ربحية قومية وربحية مالية. وحيث أن البحث يعنى بالربحية المالية فإن البنك الإسلامي يسعى لتعظيم ربحيته في ظل محددات أو قيود أوسع من تلك المحددات في البنوك التقليدية. فالبنك الإسلامي تحكمه بالإضافة إلى القوانين السائدة محددات اجتماعية ومحددات شرعية.

فالمحددات الشرعية.. تعنى أن جميع عمليات البنك الإسلامي تتم في إطار الأحكام الشرعية لتوظيف الأموال وتجميع الموارد وهى تراعى كافة الأوامر والنواهي المتصلة بهذه الأحكام.

والمحددات الاجتماعية تعنى الالتزام منذ البداية باتجاهات ومجالات تشغيل الأموال، كما تعنى بقيم العدل والإحسان وتقوى الله في شكل وطرائق انتقاء العاملين، وفي تخطيط وتشكيل الهيكل التنظيمي للبنك، وتوجد

مؤشرات عديدة ولقيم الجوانب الاجتماعية. وقد ثبت عدم صحة الفرض الأول حيث تختلف المؤشرات التي يتم على أساسها تحليل ربحية البنوك الإسلامية عن تلك التي تتبع في البنوك التقليدية.

ويتناول الفصل الثاني: مخاطر الربحية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول السيولة كأحد مخاطر الربحية في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وتم في هذا المبحث تعريف السيولة، وأهمية السيولة ومخاطرها، وأهم وسائل التغلب عليها:

أولاً: بالنسبة للبنوك التقليدية حيث أن مخاطر السيولة تحتل مكانة عظمى بها لأنها تعتمد في مواردها على الحسابات الجارية حيث حق المودع في سحب ودائعه تحت الطلب. وأهم الإجراءات للتغلب على هذه المخاطر هي تعليمات البنك المركزي بعدم جواز استثمار ودائع الحسابات الجارية في استثمارات تزيد عن سنة، وضرورة إيداع نسبة من الودائع النقدية لدى المركزي (الاحتياطي النقدي) بالإضافة إلى أن هناك شبكة منتشرة تمثل سوف مال نشط للبنوك التجارية تستطيع من خلالها تغطية احتياجاتها النقدية.

ثانياً: بالنسبة للبنوك الإسلامية فإنه من المفروض نظرياً ألا تواجه مشاكل السيولة لأن الودائع مودوعة للاستثمار مشاركة في الربح والخسارة. ورأس المال يعتبر حماية لما قد ينشأ من خسائر، فالسيولة لديها هي أحد عناصر تقليل الربحية، ولكن تصرفات البنوك الإسلامية هي التي أدت إلى مشكلة السيولة فقامت للمنافسة مع البنوك التقليدية ولجذب الودائع بمنح حق سحب الودائع وبتوزيع أرباح ربع سنوية للمودعين وأصحاب رأس المال وفي نفس الوقت لا تكفي نتائج الاستثمارات قصيرة الأجل لمواجهة تلك الأعباء. وتم التعرض لبعض الحلول سواء قصيرة الأجل أو حلول هيكلية لعلاج مشكلة السيولة.

ملخص رسالة : تحليل ربحية بنوك للمعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة
للتجربة في جمهورية مصر العربية للباحثة منال أحمد النجار

وعلى ذلك فقد تم إثبات صحة الفرض الرابع حيث أن الواقع العلمي يبين أن ضمانات ووسائل حماية السيولة تقل دقة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية مما يؤثر على معدلات الربحية.

المبحث الثاني: تناول العلاقة بين الربحية وأهم المخاطر الأخرى في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وتم تقسيمها بالنسبة للبنوك التقليدية إلى مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فإن مفهوم المخاطر يختلف جذرياً، فهي أساساً مؤسسات تمويل مخاطر. وتم في المقابل تقسيم المخاطر إلى المخاطر خاصة بالإدارة البنك وخاطر خاصة بالعميل والتمويل والبيئة الخارجية.

بالإضافة إلى إظهار مخاطر المربحة كأهم أنواع البيوع ومخاطر المشاركة كأهم أنواع المشاركات وبعض المقترحات للتغلب على تلك المخاطر.

الفصل الثالث: يتناول عمليات البنوك الإسلامية (مصادر الربحية) وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: أنواع البيوع وأهمها: المربحة والبيوع بالتقسيط والسلم وبيع الإستقرار والإستصناع والبيع بطريقة التأجير.

وتم فيه تعريف هذه الأساليب المختلفة. وحيث يستخدم أسلوب المربحة على نطاق واسع فقد تم تناول أهم الانتقادات إلى هذا الأسلوب سواء الانتقادات التي تتعلق بالنواحي الإجرائية أو النواحي الفقهية، ودور المربحة في التنمية الاقتصادية، كما أنه تم تحليل ربحية المربحة حيث تم التوصيل إلى أن المربحة لا تعتبر مجالاً تنافسياً بالنسبة للبنوك الإسلامية، كما أنه تم تحقق من صحة الفرد الثاني القائل بأن المربحة لا تختلف اقتصادياً عن التمويل الربوي بالقروض الذي تمارسه البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: تناول المشاركات وتقسيماتها الأساسية المختلفة من مشاركة ومضاربة واستثمار مباشر وأوراق مالية.

وانتهت الباحثة إلى أن المشاركات تعتبر المجال التنافسي بالنسبة للبنوك التقليدية وأعطت مثالا لذلك المشروعات الصغيرة خاصة الصناعات الصغيرة.

فالمشاركات يجب أن تتكامل مع أساليب التوظيف الأخرى من ناحية ويجب أن يتم التنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى حتى تحقق الربحية المرجوة. إلا أن تحقيق هذه الربحية تتوقف في رأي الباحثة على عنصرين أساسيين هما الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة.

مما يثبت صحة الفرد الثالث بأن اتجاه البنوك الإسلامية نحو التركيز على المشاركة والمضاربة تزيد من قدرتها على تحقيق معدلات ربحية عالية.

الفصل الرابع: دراسات سابقة في الموضوع ويتناول بعض الأمثلة لنماذج تناولت الموضوع محل الدراسة، وهي دراسة نظرية تحليلية ودراسة مالية ونموذج رياضي على المستوى الجزئي.

الباب الثاني: يشمل الدراسة الميدانية وتم فيه:

* قياس ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة في الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٣.

* التوظيفات المختلفة للبنوك محل الدراسة في الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٣.

* أثر نسبة السيولة على ربحية البنوك محل الدراسة.

ملخص رسالة : تحليل ربحية بنوك للمعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة
للتجربة في جمهورية مصر العربية
للباحثة منال أحمد النجار

وقد اعتمدت أساليب جمع البيانات أساساً على دراسة السجلات
والتقرير السنوية المنشورة وغير المنشورة التي تقدم لمجالس الإدارات
بالإضافة إلى المقابلات الشخصية.

وفي هذا الباب ثلاثة فصول.

الفصل الخامس: يتناول بنك فيصل الإسلامي المصري.

الفصل السادس: بنك ناصر الاجتماعي.

الفصل السابع: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

ثم أوردت الباحثة بعد ذلك خاتمة البحث والتوصيات التي تقترحها.